

مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.732

26 March 1996

ARABIC

Original: ENGLISH

المحضر النهائي للجلسة العامة الثانية والثلاثين بعد السبعمائة

المعقدة في قصر الأمم، بجنيف، يوم الثلاثاء الموافق
٢٦ آذار/مارس ١٩٩٦ في الساعة ١٠٠٠

الرئيس: السيد أبواه (نيجيريا)

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٧٣٢ لمؤتمر نزع السلاح.

يسعدني أيمًا سعادة أن أرحب، بالنيابة عن المؤتمر، وبالأصلة عن نفسي، بوزيرة خارجية فنلندا، صاحبة السعادة تارجا هالونن التي ستكون أول المتحدثين أمامنا اليوم، وإن وجودها بين ظهرانينا اليوم دليل جلي أضافي على الأهمية التي تعلقها حكومتها على محفتنا وعلى تحقيق خاتمة ناجحة للمفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب.

ولدي أيضًا على قائمة المتحدثين، ممثلو النرويج وفرنسا واستراليا وبلجيكا ونيوزيلندا.

وحسبما أعلنت في جلستنا العامة الأخيرة، أعتزم فور الاستماع إلى المتحدثين المسجلين في القائمة اليوم، أن أعرض على المؤتمر التوصية الواردة في الفقرة ٢٤ من التقرير المرحلي عن الدورة الثالثة والأربعين لفريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية (الوثيقة CD/1385)، المتعلقة بتاريخ مقتربة لدورته التالية، من أجل أن يتخذ المؤتمر قراراً بشأنها.

أود الآن إعطاء الكلمة إلى وزيرة خارجية فنلندا، صاحبة السعادة تارجا هالونن.

السيدة هالونن (فنلندا) (الكلمة بالإنكليزية): أشعر بالامتنان لإتاحة هذه الفرصة لي للتحدث

أمام مؤتمر نزع السلاح في هذه اللحظة بالذات. لقد أصبحت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في متناول أيدينا أخيراً، وهي تمثل استجابة للدعوة التي وجهها كثيرون منا منذ أمد طويل، كما ستشكل خطوة تاريخية. إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هي وسيلة تحقيق نهاية دائمة للتغيرات التجريبية النووية. وتلك هي الحصيلة التي تريد فنلندا تحقيقها من هذه المفاوضات. ينبغي لحظر التجارب أن يصبح قاعدة عالمية وأعتقد أنه سيصبح كذلك. فالهدف هو عقد معاهدة عالمية. إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ستمنع استخدام أجيال جديدة من الأسلحة النووية. ونشوء ترسانات نوية جديدة منعاً تماماً. إنها ستقييد الجميع. وستجعل العالم أكثر أمناً كما ستعود بالفائدة على البيئة.

ونظراً لقرب التوصل إلى عقد معاهدة لحظر التجارب، فإن موافقة إجراء التجارب النووية كان حدثاً محزناً إلى حد كبير. ولا عجب أن ردود الفعل تجاه التجارب الصينية والفرنسية الأخيرة كانت قوية على اتساع العالم بأسره. وترحب فنلندا بإعلان الرئيس شيراك في ٩ كانون الثاني/يناير إنها التجارب النووية بصفة نهائية، والتزام فرنسا الفعال بالعمل لتحقيق معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحن الصين على الانضمام إلى الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية ووقف إجراء أي تجارب أخرى. وهذه القضية ليست من النوع الذي يمكن فيه لأي دولة أن تنتهي طريقها الخاصة بدون مراعاة لعواقب ذلك بالنسبة للمفاوضات.

إن فنلندا تؤيد بقوة هدف عقد المعاهدة قبل نهاية حزيران/يونيه. والقوة الدافعة لذلك موجودة. والآن وقد غدا انتهاء المفاوضات في مرمى البصر، ينبغي إجراء تمييز بين ما ينتمي إلى المعاهدة وبين ما ينتمي إلى عمل اللجنة التحضيرية عقب توقيع المعاهدة. والوقت الحالي ليس هو وقت الإدارة المنمنمة.

وقدمت استراليا وإيران مساعدتهما للعملية، من خلال تقديم مساهماتهما الشاملة. ونرحب بموافقتها هذا. كما نرحب بقيادة السفير راماكر التي تدفع المفاوضات قدماً إلى الأمام.

دعوني الآن أشير إلى اختياراتنا بشأن بعض القضايا الرئيسية التي لا يزال يتعين تسويتها. ترحب فنلندا بمواصلة التقدم صوب التوصل إلى توافق في الآراء بشأن كل ما يشمله حظر التجارب. وإن نطاق المعاهدة ينبغي أن يعني مستوى الصفر بالنسبة للتغيرات، وقوة التفجير صفراء، ومستوى التمييز صفراء بين التغيرات السلمية والتغيرات غير السلمية. إن حظر التجارب سيكون إنجازاً يسير قدماً إلى الأمم بشكل مستقل في خدمة هدفين توأمين هما: عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. ومن الضار جعل الحظر مشروطاً بتحقيق أهداف أخرى. وإن الدعوات الرامية إلى توسيع النطاق لا ليشمل التغيرات فقط وإنما ليشمل أنشطة أخرى أيضاً إنما يهدد الاتفاق على المعاهدة ذاتها.

إن فنلندا تريد أن تدخل المعاهدة حيز التنفيذ في أقرب وقت ممكن بعيد التوقيع. وينبغي أن يكون تحديد عدد محدد من التصديقات، كما في حالة اتفاقية الأسلحة الكيميائية هو المنطلق الوحيد.

إن المجتمع الدولي والرأي العام العالمي يفترضان أن تصبح التغيرات التجريبية النووية شيئاً من الماضي، عندما توقع المعاهدة. فالتوقيع يشكل التزاماً. لكن الالتزام يمكن أن يُعلن صراحة. لذا تحت فنلندا الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تؤكد، بعيد التوقيع، بصورة مشتركة أو فردية أنها لن تقوم، بإجراء تجارب لحين التصديق على المعاهدة، كما أنها ستسرع بالتصديق عليها.

وأرحب بإمكانية اتخاذ منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب فيينا مقرًا لها. فهناك يمكن أن تنشأ علاقة وثيقة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويمكن الاتفاق على الترتيبات الازمة في هذا الصدد في اللجنة التحضيرية وخلال التنفيذ الفعلي للمعاهدة.

وينبغي أن تصاغ الأحكام المتعلقة بالهيئة الإدارية، وهي المجلس التنفيذي بحيث تضمن تحقيق توازن عادل في التمثيل بين المجموعات الجغرافية، وكذلك داخل المجموعات ذاتها. وينبغي أن تتاح لكل دولة الفرصة للعمل في المجلس التنفيذي.

ينبغي بدء عمل اللجنة التحضيرية في فيينا اعتباراً من تاريخ التوقيع على المعاهدة. وفنلندا على استعداد لأن تدفع إسهاماً مالياً مسبقاً تحقيقاً لهذا الغرض.

دعوني أنتقل الآن إلى تناول مسألة التحقق. إن إنشاء نظام الرصد الدولي سيكون مهمة تنطوي على مطالب كثيرة. وتويد فنلندا الشبكات الأربع - السیزمیة، والنويادات المشعة، والمائة الصوتية، ودون الصوتية المتضمنة في النص المتدالى. ونطراً للدور الحاسم لرصد الغازات الخاملة في المساعدة على كشف التغيرات الجوفية، ينبغي إدراج هذه الوسيلة في نظام الرصد الدولي.

إن حكومتي تتيح محطة (FINES) في فنلندا الوسطى من أجل الشبكة السیزمیة الرئيسية، ومختبراً في هلسنكي من أجل رصد النويادات المشعة. وسوف نتعاون أيضاً من خلال مرافق وطنية أخرى.

إن نظام الرصد الدولي سيوفر الوسائل التقنية لضمان الامتثال للالتزامات الواردة في المعاهدة. بيد أنه سيزيد أيضاً المعرف عن التكنولوجيات الخاصة وعن الظروف العالمية المتعلقة، ضمن أشياء أخرى، بالطاقة الأشعاعية والظواهر السيزمية. ومن ثم، فإن هذا النظام سيعود بالفائدة أيضاً على الصحة والبيئة. وسوف تستفيد جميع الدول الأطراف من هذا التعاون.

وتتطلع فنلندا إلى الحصول من نظام الرصد الدولي على معلومات دقيقة وتسهل قراءتها، وإلى الوصول إلى أي بيانات خام يتم جمعها. وهي على استعداد للمساهمة في تطوير تجهيز البيانات في مركز البيانات الدولي.

إن الرصد العالمي سوف يكشف الظواهر التي يمكن أن تشير القلق فيما يتعلق بالامتثال للمعاهدة. وإنني على ثقة من أن الأغلبية الكبيرة منها يمكن تسويتها، ولسوف تسوى، من خلال التشاور والتوضيح. ولكن مصداقية المعاهدة تتطلب أن تشمل إجراءات - متاحة لجميع الدول الأطراف - لمعالجة الحالات التي يثور فيها شك فيما يتعلق بالامتثال للمعاهدة. ويعني ذلك إجراء عمليات تفتيش موقعي فعالة.

ويتبين وضع إجراءات تتيح إمكانية الحصول على الأدلة التي يمثل الزمن عنصراً حاسماً فيها. فتحقيق ما هو أدنى من ذلك، سيقوض الثقة. وينبغي تنفيذ المرحلة الأولى من التفتيش، إلا إذا قرر المجلس التنفيذي عدم التصريح بإجرائها.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب ستكون خطوة نحو الإزالة النهائية للأسلحة النووية وهو هدف أعيد تأكيده في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديدها في أيار/مايو الماضي. وكان هذا المؤتمر انتصاراً للسلم والأمن. إن معاهدة عدم الانتشار الدائمة لا تقر حيازة أي دولة للأسلحة النووية بصفة دائمة. على العكس من ذلك، قد وضعت مبادئ وأهداف ستتوفر الإطار العالمي اللازم لبذل مزيد من الجهد نحو عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. وفي هذا الخصوص، ترحب فنلندا بقيام فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة أمس بالتوقيع على البروتوكولات الإضافية الملحة بمعاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ.

إن العبرة في النهاية، بالنتائج. وإن تنفيذ معاهدة ستارت الأولى يجري بشكل جيد. وترحب فنلندا بتصديق مجلس شيوخ الولايات المتحدة مؤخراً على معاهدة ستارت الثانية. ويأمل أن يحذو الدوما الروسي حذوه قريباً. فمن شأن هذه الخطوة أن تمهد السبيل للنظر في عقد معاهدة ستارت الثالثة. وفي الوقت ذاته، من المناسب السؤال عما يمكن أن يسمم به مؤتمر نزع السلاح في عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. إن هذا المؤتمر محفل تناوسي. ولا تحتاج هذه النقطة إلى مزيد تأكيد. وإذا كان الحوار في السنوات الأولى، شكل غالباً غايةً في حد ذاته، فإنه لم يعد كذلك اليوم، حيث يتوقع التوصل إلى نتائج ملموسة. إن المؤتمر في طريقه إلى تحقيق حظر التجارب. وعليه بعد ذلك، إجراء مفاوضات لوقف انتاج المواد الانشطارية لغراض صنع الأسلحة النووية.

وإذا ما نظرنا إلى أبعد من ذلك، فإنه يتبع إعادة مواعيده جدول أعمال المؤتمر بكامله ليعكس احتياجات ما بعد الحرب الباردة. إن مؤتمر نزع السلاح يحتاج، كما يدل عليه اسمه فعلياً، إلى جدول أعمال يغطي كامل ميدان نزع السلاح النووي والتقليدي. والواقع أنه في ميدان نزع السلاح التقليدي أصبحت الحاجة

مامسة إلى اتخاذ إجراء دولي عاجل. إنها الأسلحة التقليدية - وبصفة خاصة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة - التي تستخدم في ارتكاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في النزاعات الداخلية والإقليمية. إن انتشار الأسلحة التقليدية - إذا شئنا أن نصوغ عبارة جديدة - لا يهدد فقط الأمن والاستقرار، وإنما الوجود البشري ذاته في مختلف أنحاء العالم. ومن رأيي أن مؤتمر نزع السلاح لا يمكن أن يظل مكتوفاً اليدين تجاه هذا البلاء.

ويعرف الجميع بأن تكوين المؤتمر لا يعكس الحقائق الراهنة، وقد اتخذ المؤتمر في أيلول/سبتمبر الماضي قراراً بتوسيع عضويته. وهذا القرار يحتاج إلى تنفيذ. لقد أسهمت فنلندا في أعمال المؤتمر لأكثر من عقدين كمراقب. وإننا نفعل ذلك الآن بصفتنا أحد أعضاء مجموعة الـ ٢٣. ونود أن نسهم في أعمال المؤتمر كأعضاء كاملى العضوية بدون مزيد تأخير. وترى فنلندا أن نزع السلاح هو وسيلة لتعزيز السلام والأمن الدوليين. وان مؤتمر نزع السلاح هو وسيلة التفاوض وتحويل نزع السلاح على النطاق العالمي إلى حقيقة واقعة.

أتمنى لكم كل النجاح في عملكم.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر وزيرة خارجية فنلندا على بيانها وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل النرويج، السفير سكوغمو.

السيد سكوغمو (النرويج) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود، أن أهنئكم على اضطلاعكم برئاسة مؤتمر نزع السلاح. لقد كان الترتيب الأبجدي سبباً في تجاوز نيجيريا والنرويج في الأمم المتحدة لسنوات كثيرة. ويحذونني الأمل في أن نسعد بتحقيق هذا الجوار قريباً في مؤتمر نزع السلاح. وفي غضون ذلك، يتطلع وفدي إلى التعاون معكم في أداء مهامكم. وأستطيع أن أؤكد لكم مساندة النرويج الكاملة لكم في مساعدكم الهامة.

لقد دعت النرويج لسنوات كثيرة إلى عقد معايدة للحظر الشامل للتجارب. وساندنا الجهود السياسية المبذولة من أجل التوصل إلى توافق في الآراء قبل بدء المفاوضات. وساهمنا بقسط فعال في عمليات التحضير العلمية لإنشاء نظام للتحقق موثوق، وذي مصداقية، وعملي. ومن رأي الحكومة النرويجية، أن إجراء التجارب النووية يشكل عبئاً ثقيلاً ضاغطاً على كافة الجهود الدولية المبذولة من أجل عدم الانتشار ونزع السلاح، كما أنه يمثل خطراً على البيئة وصحة الإنسان.

إننا نرحب أيضاً بقيام فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة أمس بتوقيع البروتوكولات الإضافية لمعاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ، باعتبارها خطوة هامة على الطريق المؤدي إلى نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة.

إن ردود الأفعال تجاه التجارب النووية التي قامت بها الصين وفرنسا، على الرغم من الوقف المنفرد للتجارب الذي تمارسه الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية، يبيّن بوضوح أن هناك رأياً عالمياً قوياً ضد إجراء أية تجارب نووية. وهناك تطلعات قوية من قبل الرأي العام - في بلدي أيضاً - بوجوب عقد معايدة

للحظر الشامل للتجارب، وتنفيذها عالميا في أقرب وقت ممكن. وللمرة الأولى منذ أن دخل الجنس البشري العصر النووي، تصبح معايدة للحظر الشامل للتجارب النووية في متناول الأيدي. ولن يكون مفهوما من قبل المجتمع الدولي أن يُسد الطريق أمام الالتزام بالتوصل إلى عقد معايدة للحظر الشامل للتجارب النووية الذي أعربت عنه هيئات عديدة، من بينها الجمعية العامة، من جراء رفض إخضاع التصورات الضيقة للمصالح الوطنية، للمنظور الأوسع نطاقاً والأكثر عالمية.

إن معايدة الحظر الشامل للتجارب هامة من أجل وقف انتشار الأسلحة النووية واستحداث أجيال جديدة منها. فمن بين أسلحة التدمير الشامل، تعد الأسلحة النووية أكبر خطر يتهدد مصير الجنس البشري. ينبغي أن يكون هدفنا هو نشوء عالم خال من الأسلحة النووية. وإن معايدة الحظر الشامل للتجارب تمثل شرطاً أولياً ضرورياً لتحقيق هذه الغاية. وإن التركيز على عمليات ربط المعايدة بنزع سلاح نووي ملزم زمنياً في المفاوضات الراهنة، أمر غير واقعي، وسوف يحرف العملية عن مسارها. كما سيأتي بعكس النتائج المرجوة منه لأنه لن يجعل الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي أقرب مثلاً، وإنما سيجعله أكثر نأيًا. إن الاخفاق في اتمام معايدة الحظر الشامل للتجارب هذا العام سيمثل في الواقع نكسة كبرى لقضية نزع السلاح النووي. ولهذا السبب، فإن كبار موظفي مؤتمرات الباغوаш بشأن العلم والشؤون العالمية، والفائزين بجائزة نوبل للسلام في العام الماضي قد حذروا بشدة من إجراء عمليات ربط من هذا القبيل. واليوم فإن المعايدة التي تنهي جميع التجارب النووية بشكل تام هي السبيل العملي الوحيد لتقليل الخطير النووي.

ان الترويج أعلنت فعلياً، تقديرنا لمشروع النص الإيراني النظيف، والنموذج الاسترالي لنص المعايدة فالنchan أداتان مفیدتان في توضيح المجالات التي يمكن فيها التوصل إلى حلول وسط، وكيفية التوصل إلى هذه الحلول. وهذا يوضحان بجلاءً أن عقد معايدة للحظر الشامل للتجارب هو مسألة استعداد سياسي. وقد حان الوقت الآن لممارسة قوة الارادة السياسية اللازمة. دعوني أحدد باختصار وجهات نظر حكومتي بشأن المسائل الرئيسية المطروحة على المؤتمر.

إن الترويج تود أن تشهد انضماماً عالمياً إلى المعايدة. وقد يكون هذا غير واقعي في المستقبل القريب جداً. إلا أنها تعتقد أن مجرد وجود المعايدة سيكون له تأثير إيجابي ومقيد. ومن هنا، فإن الترويج تحبذ وضع صيغة بسيطة لا تتيح لأية دولة أن تمنع دخول المعايدة حيز التنفيذ.

ان الترويج لا ترى بديلاً عن عقد معايدة لحظر شامل حقيقي للتجارب. وهذا يعني معيار قوة تفجير يبلغ صفرًا بشكل مطلق. ولا يجوز أي تفجير تجريبي لسلاح نووي أو أي تفجير نووي آخر. ولا يجوز السماح بإجراء ما يسمى بالتجهيزات النووية السلمية ضمن معايدة لحظر التجارب، موثوقة ويمكن التحقق منها.

إن الترويج ت يريد منظمة مستقلة لمعايدة الحظر الشامل للتجارب النووية ذات مهام ومسؤوليات محددة. ونرحب بترشيح في فيينا لاستضافة هذه المنظمة، ونؤيد مشاركة هذه المنظمة في الموقع مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مركز فيينا الدولي. ومن أجل جعل منظمة معايدة الحظر الشامل للتجارب صغيرة وتحقق فعالية التكاليف بقدر الإمكان، ينبغي إتاحة إمكانية وضع ترتيبات تعاونية تعاقدية من أجل استخدام الخبرة المحددة للهيئات الدولية الأخرى، وبصفة خاصة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ينبغي أن يستند تكوين المجلس التنفيذي إلى ترتيبات عادلة ومنصفة. وينبغي أن تتوافر لجميع الدول الأطراف الفرصة لتصبح أعضاء في المجلس التنفيذي، ولا يجوز استبعاد دولة طرف بصفة دائمة. وإن وفدي بعد أن استبعد من الاشتراك، كشريك على قدم المساواة في العملية التفاوضية، سوف يجد صعوبة كبيرة، لا محالة، في قبول الترتيبات المؤسسية التي لا تزال تتسم بأنها استبعادية بدلاً من أن تكون إدماجية. وينبغي أن تكون العضوية المستمرة محدودة بقدر الإمكان كي لا تمنع المشاركة العادلة والمعقولة من قبل الدول الأطراف الأخرى. وإن الورقة التي قدمها السفير بن جلون - تويمي كصديق للرئاسة بشأن تكوين المجلس التنفيذي تمثل في رأينا حلاً وسطاً متوازناً تماماً بين مختلف الآراء والمصالح. أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للمقاعد، فلعله يتبعن علينا النظر في آلية تقوم، بعد فترة معينة، باستعراض عدد المقاعد المخصصة لكل إقليم على ضوء عدد التصديات.

لقد اشتراك النرويج بنشاط لسنوات كبيرة في فريق خبراء الظواهر الاهتزازية. وقد اعتبرنا الرصد والتحقق بمثابة مكونين أساسيين من مكونات نظام الحظر الشامل للتجارب. و فعلنا كل ما بوسعنا للتحضير للمفاوضات، ودعمها وأضعين تحت تصرف المؤتمر الخبراء الوطنية التي تحقق على مدى سنوات كثيرة. ولا زلنا مقتربين بأن المعاهدة الموثوقة ينبغي أن تكون معاهدة يمكن التحقق منها. فمن أجل تحقيق الثقة، ينبغي أن تكون الالتزامات بموجب المعاهدة محل رصد فعال. وينبغي أن يستند نظام الرصد الدولي إلى التكنولوجيات الأربع المعروفة التي تحقق بشأنها تواافق في الآراء لكن ذلك لا تحول دون إدماج التكنولوجيات الإضافية التي يمكن أن تتاح من أجل تعزيز مصداقية نظام الرصد الدولي. وإن عمليات التفتيش الموقعي هي مكون طبيعي وضروري لأي نظام للتحقق من أجل توضيح أية ظواهر غامضة. وينبغي تحقيق التوازن بين ما هو ضروري تقنياً لإجراء تفتيش موثوق، وبين ما هو مقبول سياسياً. ويمكن أن يكون التفتيش الموقعي ظاهرة نادرة، لكن الأحكام ينبغي أن تكون كافية لردع أي انتهاك للالتزامات بموجب المعاهدة. وينبغي تفادى الطلبات التعسفية لإجراء تفتيش موقعي، لكن من المهم بالمثل تعويق أية محاولات لإرجاء عمليات التفتيش أو حتى اعترافها.

ويتمثل أحد الأمور ذات الأهمية الحاسمة في إنشاء نظام للتمويل يؤمن تشغيلاً هادئاً وموثوقاً لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب. وينبغي أن تستند مساهمات الدول الأطراف إلى نظام الأنصبة المقرونة في الأمم المتحدة. وينبغي أن يكون في الإمكان تلبية الالتزامات المتعلقة بالأنصبة من خلال المزج بين المدفوعات المباشرة أو المساهمة بالالتزامات. إذ يمكن أن يساعد هذا في التعجيل بإنشاء نظام الرصد الدولي ورفع مستوى. ونوافق على وجوب أن تكون المساهمة بآئتمانات مقصورة على التكاليف ذات الصلة بإنشاء مرافق نظام الرصد الدولي، وبرفع مستواها وتشغيلها.

ومن الأساسي أن يبدأ تشغيل منظمة الحظر الشامل للتجارب في أقرب وقت ممكن. ولذا فإن النرويج سوف تنظر بشكل إيجابي في تقديم مساهمات مالية مسبقة تحقيقاً لهذه الغاية، كما ستتاح منذ البداية التسهيلات النرويجية التي ستتشكل جزءاً من نظام الرصد الدولي.

إن المفاوضات الرامية إلى عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب تظهر بجلاء المفارقة السائدة المتمثلة في مسألة عضوية مؤتمر نزع السلاح التي لم تحل بعد. إن هيئة ممولة من الأمم المتحدة وتعالج القضايا التي تؤثر على المصالح الوطنية لجميع الأعضاء في الأمم المتحدة وتتعلق بمسائل ذات أهمية عالمية، ينبغي أن تكون هيئة مفتوحة لجميع الدول المستعدة للاشراك فيها والقادرة على ذلك. ولا ينبع تقييد

الاشتراك في المفاوضات المتعلقة بمعاهدات تتطابق انضماما عالميا إليها. إن توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح، كما نعلم جميعا، مسألة تأخر تحقيقها أبداً طويلاً. فلا مؤتمر نزع السلاح ولا أية هيئة دولية أخرى تتلقى موارد مالية من الأمم المتحدة يمكن أن تكون بمنجى من العمل الجاري لإصلاح منظومة الأمم المتحدة. وإن أي إخفاق آخر في تلبية التطلعات المبررة للمرشحين للحصول على العضوية الكاملة يمكن أن يؤثر تماماً على المشروعية المقبلة لمؤتمر نزع السلاح، وحتى على قابليته للبقاء. وبالنظر إلى البيانات العديدة التي أدلى بها أعضاء مؤتمر نزع السلاح دعماً لتوسيع العضوية من ناحية المبدأ، بحيث تشمل مجموعة الـ ٢٣ وأو مرشحين آخرين، ونظراً للخبرة التفاوضية الفريدة من نوعها الممثلة في هذه الغرفة، يشق على وفدي بشكل متزايد أن يفهم لماذا لا يزال إيجاد حل مرض لمسألة العضوية يروغ من بين أيدينا.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل النرويج على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. أعطي الكلمة الآن لممثل فرنسا، السيد ريفاسو.

السيد ريفاسو (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أهنئكم على اضطلاعكم بسدة رئاسة هذا المؤتمر، وأعرب لكم باسم الوفد الفرنسي عن أطيب التمنيات بالنجاح.

وأود أن أسترعى انتباهم بأن أتلو على المؤتمر البيان الذي اشتهرت في توقيعه حكومات المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية وحكومتي. فقد وقعت حكوماتنا:

"البروتوكولات الثلاثة الملحقة بمعاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ" (معاهدة راروتوتفا) في ٢٥ آذار/مارس في سوفا.

"في العام الماضي وافق مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديدها على أن ... المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي تستند إلى ترتيبات تم التوصل إليها بحرية بين دول الأقاليم المعنية إنما تعزز السلم والأمن الدوليين. كما أقر المؤتمر بأن تعاون جميع الدول الحائزه للأسلحة النووية واحترامها ودعمها للبروتوكولات ذات الصلة أمر ضروري لتحقيق أقصى قدر من فعالية هذه المناطق والبروتوكولات ذات الصلة.

"إن قرارنا بتوقيع البروتوكولات الملحقة بمعاهدة راروتوتفا يظهر دعمنا الواضح لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ.

"كما أنه معلم إضافي هام يبرز التزامنا بعدم الانتشار النووي.

"ويؤكد رغبتنا في أن نشهد نهاية دائمة للتجارب النووية في كافة أنحاء العالم. وسيقدم دعماً قوياً إضافياً للمفاوضات الرامية إلى عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب، نعتقد أنه ينبغي عقدها في النصف الأول من عام ١٩٩٦".

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكركم ممثل فرنسا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. أعطي الكلمة الآن لممثل استراليا، السيد كول.

السيد كول (استراليا) (الكلمة بالإنكليزية): حيث أن هذه هي أول مناسبة يلقي فيها وفدي الكلمة تحت رئاستكم اسمحوا لي السيد الرئيس، أن أهنئكم على اضطلاعكم برئاسة المؤتمر، وأن أؤكد لكم دعم وتعاون وفد استراليا. من دواعي غبطتي الشديدة أن أرى نيجيريا ممثلة في شخصكم، توجه مداولاتنا. ويذكر وفدي بحرارة بالالتزام النشط لنيجيريا بأهدافنا المشتركة في تحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار. كما نذكر بالتعاون الثنائي المثمر إلى حد كبير الذي شارك فيه وفداانا على مر السنين، بما في ذلك في توصل هذا المؤتمر إلى الاتفاق التاريخي على بدء المفاوضات بشأن عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية.

وأود إبلاغ المؤتمر صباح هذا اليوم أن الحكومة الاسترالية رحبت بحرارة بقيام فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بتوقيع البروتوكولات الثلاثة الملحة بمعاهدة المنطقة الحالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ، معايدة راروتوونغا، في فيجي في ٢٥ آذار/مارس الحالي. وقد تعهدت جميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية الآن بعدم استخدام الوسائل المتفجرة النووية أو التهديد باستخدامها ضد أي عضو في المنطقة، وعدم تجريب أية وسائل متفجرة نووية داخل المنطقة التي تغطيها المعاهدة، وأن تطبق أحكام المعاهدة على أقاليمها غير المتمتعة بالحكم الذاتي داخل تلك المنطقة. إن هذه الموافقة على بروتوكولات المعاهدة تضع حدا بشكل رسمي للفصل التعس المتمثل في إجراء التجارب النووية في جنوب المحيط الهادئ.

وقد قال السيد جون هوارد رئيس وزراء استراليا في بيانه أن توقيع فرنسا للبروتوكولات يلقي ترحيبا خاصا وكذلك استجابتها لشاغل دول جنوب المحيط الهادئ من خلال اعلانها عزمها على إغلاق مراقب تجاربها هناك فيما عدا المراافق الالزمة لعمليات الرصد البيئي، وكذلك مساندتها للوكالة الدولية للطاقة الذرية في دراسة الآثار المترتبة على تجاربها النووية.

وقد أعرب وزير خارجية استراليا السيد ألكسندر داونر في بيان رحب فيه أيضا بتوقيع البلدان الثلاثة المعنية لبروتوكولات راروتوونغا عن أمله في أن يمنح هذا العمل زخما مجددا لجدول الأعمال المعاصر المتعلق بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، وبوجه خاص لإتمام المفاوضات المتعلقة بعقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب.

إن تعهد الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، الآن، باحترام أحكام معاهدة راروتوونغا يحقق ما استهدفت بلدان جنوب المحيط الهادئ تحقيقه عندما وقعت المعاهدة في عام ١٩٨٥. ونحن ثق في أنه يشكل أيضا بادرة إيجابية تجاه البلدان والشعوب الأخرى التي تتطلع إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أقاليمها الخاصة أو قامت بإنشاء هذه المناطق. وفي الآونة الأحدث عهدنا، نرحب، في هذا الصدد، بالتطورات التي حدثت في جنوب شرق آسيا وفي أفريقيا.

إننا نعتقد، شأننا في ذلك شأن الآخرين، أن الرسالة التي تحملها كل هذه التطورات واضحة. إن المجتمع الدولي يرحب رغبة متقدة في أن يعيش في عالم آمن من خطر المواجهة النووية. وهو يطلب الوقف الفوري لجميع التجارب النووية، كما لن يكون من السهل اغتفار ذنب مؤتمر نزع السلاح إذا هو أخفق في تحقيق معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هذا العام. إنه يتوقع من هذه الهيئة ومن منظمات دولية متعددة أطراف أخرى ذات صلة أن تواصل الكفاح، على نحو يتم بال الخيال والنشاط من أجل وضع تدابير هادفة أخرى لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل استراليا على بياته، وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا، السفير غيوم.

البارون غيوم (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية): اسمحوا لي، السيد الرئيس، أولاً وقبل كل شيء أن أعرب عن مدى اغتنامنا لأن نراكم في سدة الرئاسة. إننا نعلم مدى ما تتمتعون به من شهرة لسجاي لكم الدبلوماسية الممتازة، وليس ثمة شك في أنكم ستحتاجون إليها في الأسابيع المقبلة من أجل أداء مهمتكم الملقاة على عاتقكم. ويمكنكم، لدى أداء مهام وظائفكم، الاعتماد على كامل تعاون وفدي.

وإذا كنت ألقى كلمة اليوم، فإن هذا يحدث عقب البيان الذي أدلّي به للتو ممثل فرنسا الموقر لا بالنيابة عن بلدي فقط وإنما أيضاً بالنيابة عن بريطانيا العظمى والولايات المتحدة. إن بلجيكا كبلد تعز عليه قضية نزع السلاح بوجه عام، ونزع السلاح النووي بصفة أخص، يرحب بقيام فرنسا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة بتوقيع معاهدة راروتوonga المنشئة لمنطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ. إنها خطوة هامة نحو نزع السلاح وعدم الانتشار النووي، وإننا نرحب بهذا الحدث التاريخي، جنباً إلى جنب كل السكان المحليين الذين شهدوا اختفاء سيف داموكليس هذا. ونعتبره أيضاً بادرة إيجابية جداً من جانب هذه البلدان النووية الثلاثة تنم عن التصميم على إحرار تقدم في ميدان نزع السلاح النووي، كما يحدونا الأمل في أن تهب علينا نسائم هذا القرار هنا في جنيف في مفاوضاتنا من أجل عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. فمن الضروري من المفاوضات زخماً جديداً - يصدر بوجه خاص عن جميع البلدان النووية - إذا كنا نرغب في إتمام هذه المفاوضات في المواعيد النهائية التي حددت لها أي بحلول حزيران/يونيه من هذا العام.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل بلجيكا على بياته وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا، الآنسة دانكان.

الآنسة دانكان (نيوزيلندا) (الكلمة بالإنكليزية): إن وفدي ينضم إلى الوفود الأخرى في تهنئتكم، السيد الرئيس، لاضطلاعكم برئاسة المؤتمر، وأؤكد لكم كاملاً تعاون نيوزيلندا معكم.

إن نيوزيلندا ترحب بقيام الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا يوم الاثنين الموافق ٢٥ آذار/مارس بتوقيع البروتوكولات الملحقة بمعاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ.

وكما جرى إيضاحه صباح هذا اليوم، فإن البروتوكولات تتضمن تعهدات بعدم صنع وسائل متفجرة نووية أو وضعها أو تجربتها داخل أية أقاليم في المنطقة التي يضطلع الموقون بالمسؤولية عنها. كما تعهدت فرنسا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة بتوقيعها هذه البروتوكولات، بألا تستخدم الوسائل المتفجرة النووية أو تهدد باستخدامها ضد أي من أطراف المعاهدة، وألا تجرب وسائل متفجرة في أي مكان داخل هذه المنطقة. وقد وقع ما كان يدعى آنذاك باتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والصين هذه البروتوكولات المناسبة لهما في عام ١٩٨٦ و ١٩٨٧ على التعاقد.

وهكذا اعترفت الآن جميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية برغبة بلدان جنوب المحيط الهادئ في العيش في منطقة خالية من الأسلحة النووية. وإن توقيع فرنسا قد أنهى التجارب النووية الفرنسية في جنوب المحيط الهادئ إلى الأبد. وقد أكد رئيس وزراء نيوزيلندا الأونورابل جيم بولغير مغزى هذا التطور لا فيما يتعلق بجنوب المحيط الهادئ فقط وإنما أيضاً بالنسبة للمجتمع الدولي ككل. وتعهد بأن تواصل نيوزيلندا بذل جهودها من أجل التوصل إلى حظر شامل للتجارب النووية في كافة أنحاء العالم، كما تعهد بدعم نيوزيلندا للترتيبات الناجمة عن المعاهدات الأخرى المنشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وجنوب شرق آسيا، وهي معاهدات تعبيراً واضحاً عن الاتجاه المتزايد لتخليص العالم من خطر الأسلحة النووية.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثلة نيوزيلندا على بيانها وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلى الرئاسة. الواضح أنها تختتم قائمة المتحدثين لدى اليوم، ما لم يرغب أي وفد آخر في إلقاء كلمة.

إذا لم يكن الأمر كذلك، أود الآن أن أطرح على المؤتمر توصية فريق الخبراء العلميين المخصص بأن تعقد دورته القادمة في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦، من أجل أن يتخذ المؤتمر قراراً بشأنها. فهل أعتبر المؤتمر وافق على هذه المواعيد؟

تقرر ذلك.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): قبل رفع الجلسة، أود أن أذكركم بأنه يعقب هذه الجلسة العامة على الفور اجتماع لأصدقاء الرئيس بشأن التفتيش الموقعي التابع للجنة المخصصة لحظر التجارب النووية.

ستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس الموافق ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦ الساعة

.١٠/٠٠

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠